

25 March 2010
Arabic
Original: English

تقرير اجتماع فريق الخبراء المعني بتحسين جمع البيانات المتعلقة بالجريمة والإبلاغ عنها وتحليلها

أولاً - مقدّمة

١ - عُقد اجتماع فريق الخبراء المعني بتحسين جمع البيانات المتعلقة بالجريمة والإبلاغ عنها وتحليلها عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٥/٢٠٠٩، المعنون "تحسين جمع البيانات وإبلاغها وتحليلها لنشر المعرفة بالاتجاهات السائدة في مجالات محدّدة من مجالات الجريمة". وقد طلب المجلس إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب)، في ذلك القرار، إنشاء فريق عامل حكومي دولي مفتوح العضوية من الخبراء ليدعى إلى الاجتماع مرة واحدة على الأقل بين دورات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية لإعداد توصيات بشأن تحسين أدوات جمع بيانات الجريمة ذات الصلة، بما في ذلك على الأخص، دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية وعمليات الجمع والتصنيف والتحليل والإبلاغ، دعماً لعمل المكتب المستمر في ذلك المجال. واقترح المجلس، في القرار نفسه، عدداً من الاعتبارات العامة لكي ينظر فيها فريق الخبراء بهدف تحسين الاستبيان والعمليات الخاصة بالدراسة الاستقصائية. وقد شملت هذه الاعتبارات الحاجة إلى تبسيط وتحسين الدراسة الاستقصائية؛ وإمكانية استخدام استبيان سنوي أكثر إيجازاً يتضمّن مجموعة أساسية من الأسئلة والنماذج المواضيعية؛ وأهمية التعلّم من آليات جمع البيانات الأخرى الخاصة بالمكتب، بما في ذلك ما يتعلق باستخدام التكنولوجيات الحديثة، حيثما يتسنى ذلك. وتُعرض أنشطة فريق الخبراء في هذا الشأن في الوثيقة E/CN.15/2010/14.



٢- وقد عرضت حكومة الأرجنتين استضافة أول اجتماع لفريق الخبراء. وعملاً بقرار المجلس ٢٥/٢٠٠٩، عقد فريق الخبراء اجتماعاً في بوينس آيرس في الفترة من ٨ إلى ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٠.

ثانياً- تنظيم الاجتماع

ألف- افتتاح الاجتماع

٣- افتتح خوان مارتن مينا، وكيل الوزارة للسياسات الجنائية في الأرجنتين، اجتماع فريق الخبراء المعني بتحسين جمع البيانات المتعلقة بالجريمة والإبلاغ عنها وتحليلها.

باء- الحضور

٤- حضر الاجتماع ٣٦ مشاركاً من ١٧ بلداً ومنظمة إقليمية واحدة. وترد قائمة المشاركين في مرفق هذا التقرير.

جيم- انتخاب أعضاء المكتب

٥- انتُخب أعضاء المكتب التالية أسماءهم بتوافق الآراء:

الرئيس: أوخينيو كوريا (الأرجنتين)

نائب الرئيس: إليزابيث غيكوي (كينيا)

المقرر: فريتس هولس (هولندا)

دال- إقرار جدول الأعمال

٦- أقرّ فريق الخبراء جدول الأعمال التالي لاجتماعه:

١- انتخاب أعضاء المكتب.

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.

٣- النظر في مضمون وهيكل نظام إبلاغ بسيط وكفؤ.

٤- تنقيح آليات جمع المعلومات والإبلاغ عنها.

٥- تدابير بناء قدرة الدول الأعضاء على جمع المعلومات والإبلاغ عنها.

٦- الاستنتاجات والتوصيات.

٧- اعتماد التقرير.

ثالثاً- ملخص المداولات

٧- ناقش المشاركون المبادئ العامة التي ينبغي أن يسترشد بها مضمون وهيكل نظام مبسّط ومحسّن تابع للأمم المتحدة من أجل جمع البيانات المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية. ولاحظ المتكلمون أن دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية الحالية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية تمثل أداة جيدة التطوير وتشتمل على العديد من المبادئ الحديثة لتصميم الاستبيانات. ورئي أن الدراسة الاستقصائية سهلة الملء وأن جميع الجرائم المشمولة اعتبرت ذات صلة بصورة عامة.

٨- وبينما كان الهدف الأولي للدراسة الاستقصائية هو جمع بيانات إدارية قائمة على أساس العدّ، كان هناك إجماع على أنه سيكون من المفيد، في بعض الحالات، إتاحة الفرصة للدول المحيية لكي توفر بيانات أو إحصاءات أو تقديرات تستخدم فيها المصادر الأخرى المتاحة. وقد يكون من المهم، على الخصوص، جمع بيانات من الدراسات الاستقصائية المتعلقة بإيذاء ضحايا الجريمة. وأدرك الفريق أن من الأهمية بمكان أن توفر الدراسة الاستقصائية نظرة عامة بشأن البيانات المتاحة عن ظواهر الإحرام بدلاً من أن لا تشمل إلا أنشطة نظم إنفاذ القانون والعدالة الجنائية.

٩- وأكد عدد من المشاركين على أنه، بالنظر إلى الصعوبات المواجهة في جمع البيانات وتنسيقها داخل الدول، فإن الشاغل الرئيسي هو التعريف الواضح لهوية المؤسسة أو المؤسسات الحكومية التي ينبغي أن تكون مسؤولة عن ملء الاستبيان والاتصال بالمكتب. واتفق المشاركون على أنه لن يوجد لدى الدول الأعضاء حافز للإجابة على الاستبيانات إذا لم تُعمم البيانات وتُنشر في حينها.

١٠- وناقش الفريق هيكل ومضمون المكوّن الأساسي الذي استُحدث على أساس تجريبي في الدراسة الاستقصائية الحادية عشرة. واتفق المشاركون على أن الهيكل الرئيسي والنمطي جعل الدراسة الاستقصائية طريقة فعّالة وكفؤة لجمع البيانات. ولاحظ المشاركون أن الدراسة الاستقصائية لم تشمل أنواعاً من الجرائم لم تكن مطلوبة. وعلاوة على ذلك، رأى عدد من المتكلمين أنه سيكون من المهم القيام تدريجياً بتوسيع الاستبيان الأساسي بحيث يشمل أنواعاً جديدة (وغير جديدة جداً) من الجرائم، بما فيها غسل الأموال وجرائم الفضاء

الحاسوبي وسرقة الهوية. وحذّر متكلمون آخرون من المستوى المنخفض لإمكانية مقارنة البيانات المتعلقة بهذه الأنواع من الجرائم، ولا سيما بالنسبة للبلدان التي لم تقم بإصدار قوانين جنائية ذات صلة على وجه التحديد. واتفق الفريق على أن من المهم مع ذلك جمع المعلومات عن تلك الجرائم عن طريق القيام، عند الضرورة، باستخدام بيانات أخرى غير البيانات التي تسجلها أجهزة إنفاذ القانون، كالبيانات التي يقدمها الموقوفون الوطنيون ومؤسسات الأبحاث والدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء.

١١ - ولاحظ الفريق كذلك أن عدداً من أنواع الجرائم التي تناولها الاستبيان كانت أنواعاً فرعية من فئات أوسع من الجرائم. ورُئي أن من الأهمية بمكان أن يوضّح هذا في الاستبيان، الأمر الذي يتيح للدول الأعضاء الإجابة على مستوى التفصيل الذي أتاحتها الإحصاءات. ولاحظ الفريق أيضاً أن البيانات الفهرسية المتعلقة بقواعد العدّ ينبغي أن توسّع وأن تكون أكثر وضوحاً، لا سيما فيما يتعلق بشمول البيانات، وأنه يمكن جعل بعض التعاريف أوضح. واقترح أحد المشاركين أن يتيح الاستبيان المجال لمزيد من التوضيح بشأن ما إذا كانت التشريعات ذات الصلة موجودة فيما يتعلق بالجرائم التي يشملها الاستبيان.

١٢ - وفيما يتعلق بالأسئلة المتعلقة بالجرائم المتصلة بالمخدرات، اتفق الفريق على أن من المعقول أن يشتمل نظاماً جمع البيانات عن المخدرات والجريمة على هذه الأسئلة. واقترح الفريق أن تكون أسئلة الاستبيان مطابقة للأسئلة الواردة في الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية والمتعلق بالمخدرات، ولكنها أسئلة لا تتعلق إلا بفترة "جميع المخدرات غير المشروعة". ولوحظ أن من المهم جمع بيانات مصنّفة حسب الجنس وأكثر شمولاً تتناول الضحايا المعروفين والأشخاص المشتبه بهم والملاحقين قضائياً والمدانين.

١٣ - ووافق الفريق على الاقتراح الداعي إلى إدراج نمائط مواضيعية، كتلك التي أُدرجت على أساس تجريبي في استبيان الدراسة الاستقصائية الحادية عشرة، في الإصدارات المستقبلية من الدراسة الاستقصائية. ولوحظ أن من المهم فهم التحديات التي تواجه الدول الأعضاء في توفير المعلومات المتعلقة بأكثر أنواع الجرائم المتوخى إدراجها في النمايط تعقيداً. واتفق الفريق على أن من المناسب أن تجسّد إحدى النمايط الموضوع الرئيسي للمناقشة المواضيعية للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية وأن تستخدم النميط الأخرى لجمع البيانات عن الأنواع المعقّدة الأخرى من الجرائم كجرام الفضاء الحاسوبي أو الجريمة المنظمة أو الفساد، وذلك على أساس تعاقبي. وأبلغ الرئيس الفريق بأنه يجري حالياً النظر في جرائم الفضاء الحاسوبي وغسل الأموال في المشاورات غير الرسمية المتعلقة بالمؤتمر المعني بمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

واتفق الفريق على أن من الممكن استحداث نمائط للدراسة الاستقصائية من أجل البيانات المتعلقة بتلك المواضيع.

١٤ - وناقش فريق الخبراء مسألة تنقيح آلية جمع المعلومات المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية والإبلاغ عنها. ولاحظ الفريق أن الآلية الحالية (توزيع الاستبيان بواسطة مذكرة شفوية مع إرسال نسخة إلى مكاتب الإحصاء الوطنية) أوجدت عدداً من التحديات ذات الصلة بجمع البيانات، بما في ذلك الصعوبات المواجهة في استبانة المؤسسة الرئيسية المسؤولة عن ملء الاستبيان. وذكر عدد من المتكلمين أنه سيكون من المفيد إرسال استبيان الدراسة الاستقصائية إلى مؤسسة تنسيق مصحوبا بإجراء محدد بوضوح عن ملئه. واقترح أحد المتكلمين إدماج أداة جمع بيانات الدراسة الاستقصائية في نظم البيانات الوطنية لكي يتسنى تحميل البيانات على الأداة على أساس مستمر ويكون من الممكن القيام بإبلاغ الأمم المتحدة في فترات محددة ومجدولة المواعيد. واتفق الفريق على أن جمع البيانات سنوياً سيجعل من الممكن إنتاج تحاليل فعالة بشأن الاتجاهات. وسوف تكون آلية كذلك متماشية مع الآليات الموضوعية فيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

١٥ - واتفق الفريق على أنه سيكون من المهم، بغية زيادة معدل الإجابة، تعزيز التعاون مع منظمات إقليمية، مثل منظمة الدول الأمريكية والمكتب الإحصائي للجماعة الأوروبية (يوروسات)، بهدف توفير منتدى لمناقشة التحديات العامة والممارسات الجيدة.

١٦ - ورحّب الفريق بشكل برنامج إكسل (Excel) لاستبيان الدراسة الاستقصائية الحادية عشرة واتفق على أنه ينبغي للمكتب أن يواصل دراسة التطورات التكنولوجية للدراسة الاستقصائية، بما في ذلك إمكانية استخدام منصة حاسوبية على الإنترنت، رهنأ بتوفر التمويل. وفيما يتعلق بنشر البيانات وتحليلها، لاحظ أحد المتكلمين الطابع المتغير للتوقعات نتيجة نمو الإنترنت. فالمستعملون يحتاجون إلى كل من البيانات الخام والتحليل والاستنتاجات الموجزة على حد سواء. وفي هذا الصدد، اتفق الفريق على أهمية إقامة اتصالات بالخبراء الذين يمكنهم إعطاء المشورة بشأن جداول البيانات التي ينبغي توزيعها، إضافة إلى البيانات الفهرسية والإنذارات والتحليل التي ينبغي أن تصاحبها. وسلّط متكلمون آخرون الضوء على الحاجة إلى إصدار البيانات في الوقت المناسب بحيث تتسنى إتاحتها لعامة الناس.

رابعاً - اعتماد التقرير واختتام الاجتماع

١٧ - نظر فريق الخبراء في ١٠ شباط/فبراير، في التقرير المتعلق باجتماعه واعتمده.

المرفق

قائمة المشاركين

الدول الأعضاء

Gennadiy J. Pronin	الاتحاد الروسي
Valentin V. Kostrub	
Maria A. Kuznetsova	
Eugenio Curia	الأرجنتين
Juan Martín Mena	
Ignacio Lombardi	
Norberto Frontini	
Esteban Marino	
Mariano Ciafardini	
Hernán Olaeta	
Daniel Fernández	
Luis D'Angelo	
Graciela Gándaras Costa	
María del Pilar Gándaras Costa	
Carlos Gervasio Landívar	
Fiorella Canoni	
Pedro Ruiz Salvador	إسبانيا
Luciane Patrício Braga de Moraes	البرازيل
Liliam Ballón de Amézaga	بيرو
Sergei Lukashevich	بيلاروس
McDonald Jacob	ترينيداد وتوباغو
	الجزائر
	الجمهورية العربية الليبية
	شيلي
	الفلبين
	كولومبيا
	كينيا
	فايد حَسَنِي
	عبد اللطيف الخزمي
Carolina Zamorano Villa	
Arvin de Leon	
Álvaro Restrepo Hurtado	
Elizabeth Gikuni	

Edgar Guerrero Centeno
Leticia Sánchez Miranda
José Cumbane
Frits Huls
Allen Beck

المكسيك
موزامبيق
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية

المنظمات الإقليمية

منظمة الدول الأمريكية

الأمانة العامة للأمم المتحدة

مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة
